

مؤتمر نزع السلاح

CD/1424

15 August 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثلين
الدائمين لجنوب افريقيا ونيوزيلندا يحيلان فيها
نص مذكرة التعاون والحد من الأسلحة التي وقعها
في كاب تاون الرئيس نلسون منديلا ورئيس
الوزراء جامس بولجر يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦

أتشرف بأن أحيل اليكم نص مذكرة التعاون والحد من الأسلحة التي وقعها في كاب تاون رئيس
جنوب افريقيا نلسون منديلا ورئيس وزراء نيوزيلندا جامس بولجر يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ كجزء من البلاغ
المشترك الصادر عن جنوب افريقيا ونيوزيلندا.

وتشير المذكرة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى قضايا هامة أخرى متصلة بنزع
السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ويرجى التفضل باتخاذ التدابير اللازمة لإيداع هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع
السلاح وكفالة تعميمها على جميع الوفود الأعضاء في المؤتمر وعلى الدول غير الأعضاء المشاركة في
أعماله.

و. أرمسترونغ
السفير
الممثل الدائم
لنيوزيلندا لدى
مؤتمر نزع السلاح

(توقيع):

ج.س. سيلبي
السفير
الممثل الدائم
لجنوب افريقيا لدى
مؤتمر نزع السلاح

مذكرة التعاون في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة

نؤكد من جديد بالنيابة عن حكومتينا وشعبينا على التزام جنوب افريقيا ونيوزيلندا الشديد بقيام عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. ومن دواعي سرورنا أن يقوم تعاون وثيق بين بلدينا في مختلف المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وهو تعاون سيزيد بعد أن أصبح كل منا عضواً كامل الحقوق في مؤتمر نزع السلاح.

كما نؤكد من جديد أن حكومتينا تعترضان التوقيع في أقرب وقت ممكن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد أن يتم وضعها. وسيعمل وفدانا في مؤتمر نزع السلاح بصورة نشطة على دعم رئيس لجنة التفاوض في مساعيه المبذولة من أجل التغلب على الصعوبات التي ينظر فيها المؤتمر حالياً فيما يتصل بالمعاهدة. وإننا نناشد جميع البلدان الأخرى لتدعم المعاهدة فوراً. وإننا نؤكد، تطلعاً منا إلى المستقبل، على أن حكومتينا ستعملان في سبيل بدء مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في العام القادم بصدد وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية.

ويلزم اتخاذ مزيد من التدابير في البرنامج الرامي إلى تقريب العالم من بلوغ الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. ونلاحظ أن جميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد التزمت بهذا الهدف، وهو التزام اعترف به صراحة في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة مؤخراً عن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وتتيح في هذا الصدد عملية مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستبدأ في العام القادم، وسيلة لتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة والمبادئ والأهداف المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح التي اتفق عليها وقت تمديد المعاهدة لمدة غير محددة في أيار/مايو ١٩٩٥.

وإننا نرحب بفتح باب التوقيع على معاهدة بيليندايا يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهي معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، وإننا نتفق على أن هذه المعاهدة تشكل معلماً للقارة الافريقية. أما في منطقة المحيط الهادئ، فإن نهاية التجارب النووية قد تجسدت في التوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا من جانب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وإننا نؤكد هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وستعمل حكومتانا مع بلدان أخرى تفكر مثلنا في سبيل تطوير تعاون متزايد بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة أو المزمع انشاؤها، وهي مناطق إذا أضيف إليها القطب الجنوبي تغطي أكثر من ٥٠ في المائة من الكتلة الأرضية لكوكبنا.

وتعيد جنوب افريقيا ونيوزيلندا تأكيد دعم حكومتينا الكامل لاتفاقية الأسلحة بوصفها دولتين من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية. ونناشد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بوصفهما الدولتين الرئيسيتين المعلن عن حيازتها للأسلحة الكيميائية، وكذلك دولاً أخرى، لتصادق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. وإننا نتطلع بالاضافة إلى ذلك إلى التصديق الخامس والستين الوشيك الذي سيبدأ به نفاذ الاتفاقية وتنفيذها.

وتعيد أيضاً حكومتا جنوب افريقيا ونيوزيلندا التأكيد على التزامنا بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بإنشاء نظام امتثال للاتفاقية قابل للتثبيت منه. ولهذا الغرض، ستعمل حكومتانا مع بلدان أخرى

تفكر مثلنا في سبيل الانتهاء بنجاح من المفاوضات الجارية في الفريق العامل المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تكديس الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس. ونرحب لهذا الغرض بوضع المبادئ التوجيهية المعنية بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي وهي مبادئ اتفق عليها في دورة عام ١٩٩٦ للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح. كما ندعو إلى التركيز بدرجة أكبر على الأسلحة التقليدية في جميع محافل نزع السلاح. كما نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تشارك بنشاط في سجل الأسلحة التقليدية التابع للأمم المتحدة وأن تدعمه. ونظرا إلى المعاناة والأضرار اللاحقة بالمدنيين من جراء الإصابات بالألغام البرية المضادة للأشخاص، فإننا ندعو إلى القضاء عالميا على الألغام البرية المضادة للأشخاص. ونحن ملتزمون في سبيل تخفيف هذه المعاناة بتعزيز التعاون الدولي من أجل كسح الألغام وتطوير قدرات وطنية لكسح الألغام في البلدان الملوثة. كما ندعم تطوير القدرات اللازمة لتطهير فعال لحقول الألغام وكسح الألغام البرية والكشف عنها.

ونحن نواصل التعاون في إطار ترتيبات دولية مختلفة مكرسة لعدم انتشار المعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدامات المزدوجة التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتثبيط أي تكديس للأسلحة التقليدية يزعزع الاستقرار.

ونظرا إلى المصالح العديدة المشتركة بين حكومتانا وشعبانا في هذا المجال، فإننا نتفق على أن تجرى مشاورات دورية بين حكومتينا بصدد قضايا متصلة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- - - - -